مجلة السليمانية للعلوم الهندسية

مجلة علمية هندسية محكمة
تصدر عن فاكلتي الهندسة بجامعة السليمانية-أقليم كوردستان العراق

المجلد الثالث
العدد الثالث
نيسان 2016

من محتويات هذا العدد

◆ تقوية واعادة تأهيل العتبات الخرسانية المسلحة ذات شكل قطع مكافئ باستخدام البوليمرات المعززة بالألياف الكاربونية تحت تأثير الأحمال التكرارية .	أ .د . بيار جعفر سليفاني تارا نجم الدين حمة امين	19 – 9
◆ مؤشرات تحقيق الحاجات الاجتماعية في خصائص تشكيل واجهة لمسكن الحضري .	د . حسن عبد الرزاق السنجري	38 – 20
◆ أثر التشريعات العمرانية على وضوحية الهوية المعمارية في البيئة العمرانية – شارع سالم في مدينة السليمانية حالة دراسية .	نياز حسين حسن	54 – 39

البحوث الواردة في المجلة تعبر عن آراء اصحابها ولا تعكس بالضرورة رأي المجلة

أثر التشريعات العمرانية على وضوحية الهوية المعمارية في البيئة العمرانية- شارع سالم في مدينة السليمانية حالة دراسية

● نياز حسين حسن ●
ماجستير هندسة معمارية
مديرية بلدية السليمانية

الاستلام في : 2015/12/03
قبول النشر في : 2016/04/20

المستخلص

تعاني معظم البلدان في العالم من مشكلة التعددية في مظاهر العمارة ،خاصة أن الشكل المعماري يعد الجانب الظاهري في العمارة والهيئة الأكثر إبرازاً للتعبير عن الهوية المعمارية ، حيث ان التغيير في العمارة ظاهرة مستمرة ، وهي حاصلة سواءاً مع التحرك العشوائي الذي يفتقر الى الضوابط او تلك المرتبطة بالمعايير .

ولا يمكن قراءة هوية معمارية واضحة ومميزة في العمارة المحلية في مدينة السليمانية من خلال الاشكال والعناصر الغريبة والعشوائية وغير المترابطة في الواجهات المعمارية ، فقد اثرت التشريعات العمرانية التي وضعت لتنظيم وتشييد العمارة في المدينة والتي عُدلت وتغيرت أكثر من مرة منذ عام 2000م ، فكانت سببا واضحا لخلق هذه الظاهرة في المدينة .

لقد أثر ضعف التشريعات العمرانية على وضوحية الهوية المعمارية للمدينة ، لذلك كان الموضوع الرئيس في هذا البحث وخصوصاً في كيفية تطبيق مفرداتها على العمارة المحلية .

ولقد اظهرت نتائج البحث ان شمولية التعليمات الخاصة بمنح اجازات البناء وعدم خوضها في التفاصيل المعمارية المتعلقة بالخصائص العامة للهوية المعمارية وكيفية تنفيذ تلك التعليمات ومتابعتها من قبل مديرية بلدية السليمانية كان لها الأثر البالغ في ظاهرة عدم الانسجام والعشوائية في عمارة مدينة السليمانية .

الكلمات المفتاحية : الهوية المعمارية ،التشريعات العمرانية ، الشكل المعماري ، مدينة السليمانية .

المشكلة البحثية : عدم وضوح الهوية المعمارية في البيئة العمرانية لمدينة السليمانية .

الفرضية : إنّ ضعف وعدم توفر التفاصيل الهندسية في القوانين والتعليمات التخطيطية والعمرانية يؤدي الى تغيير وتخبط النمط العمراني في المدينة .

هدف البحث : بيان اثر التشريعات العمرانية على مفردات الشكل المادي للابنية في البيئة العمرانية والذي بدوره يؤثر على وضوحية الهوية المعمارية للمدينة .

مقدمة

تُعد التشريعات العمرانية وسيلة لتنظيم البيئة العمرانية والعمارة في المدينة وتنعكس في عمارتها التي تميز ملامحها وحضارتها المادية ، ولاشك أن العمران في مدن اقليم كوردستان مر بمراحل متعددة ومختلفة ، من خلال تغييرات متعددة وسريعة للقوانين والتشريعات سواء على مستوى التصميم الأساسي والحضري او على مستوى الأبنية المنفردة في الابنية التجارية ، والتي لم تحدد التفاصيل المعمارية والصفات العامة للهوية المعمارية المتعلقة بتحديد ارتفاع المباني وعدد الطوابق ونسبة ارتفاع المباني بالمقارنة مع عرض الشارع ، والمحددات الأخرى المتعلقة بالنواحي الجمالية وتنسيق الألوان ونوعية وتفاصيل المادة المستخدمة في إنهاءات الأبنية التجارية ، كل هذا أدى الى ظاهرة العشوائية والفوضى البصرية في المشهد الحضري وعدم تحقيق الانسجام في تنظيم العلاقات والخصائص الشكلية ، ولم تفلح في خلق الانسجام في الواجهات المعمارية للأبنية التجارية في المدينة ، وخلفت وراءها مجموعة من المباني المتناقضة في الخصائص الشكلية ، حيث ان تحقيق الانسجام في الخصائص والعلاقات الشكلية للواجهات المعمارية لمجموعة من المباني المجاورة والمتتالية على استقامة نفس الشارع يبين درجة وضوحية الهوية العمرانية ومؤشرات تحقيق الهوية المعمارية .

يحاول البحث توضيح الكيفية التي تؤثر بها التشريعات العمرانية على مفردات الشكل المادي للابنية في البيئة العمرانية والتي تؤثر على وضوحية الهوية المعمارية في تلك البيئة ،من خلال تحليل الشكل المعماري (الوحدة البصرية) على مستوى(الكل) للشارع التجاري و على مستوى (الجزء)(المبنى المنفرد ضمن السياق العام) . من هنا برزت أهمية البحث حيث يمثل الربط بين القوانين والتشريعات العمرانية والمفاهيم المتعلقة بوضوحية الهوية المعمارية المحور الرئيس لهذا البحث والذي تتمحور حوله الدراسة الحالية من خلال دراسة أثر المفردات التشريعية في المفردات الشكلية للأبنية التجارية ما بين عام (2000 – 2015م) بمدينة السليمانية .

1 . أهمية الجانب القانوني في نظام التخطيط العمراني

تتجلى أهمية القوانين والتشريعات التخطيطية في تنظيم احتياجات المجتمع والأفراد معا وتلبيتها ، وذلك بما تحققه من عوامل المنفعة العامة والخاصة ، وفق إطار من التوازن بين احتياجات الأفراد والمجتمع المادية والمعنوية ، لذلك تعد القوانين المنظمة للعمران من الأدوات الأساسية اللازمة لتوفير التجمعات العمرانية التي تلبي احتياجات ومتطلبات أفراد المجتمع ، لكونها تضبط وتنظم أعمال المباني وحق الجوار والصحة العامة والأمن والراحة والسلامة (محمد ودحلان ، 2010 ، ص285) ، وان القوانين المعمارية تؤلف منظومة يمكن للبشر من خلالها خلق نوع من الاستمرارية المتوقعة في تفاعلهم مع البيئة الفيزياوية والبيئة الاجتماعية (بونتا ، 1996 ، ص 167) .

1.1 . التشريعات المعمارية في مستوى نظام البناء

تسن التشريعات العمرانية (Building Legislation) لتنظيم المدن والمحافظة على تكوينها وهيكلها العمراني ، ومنها الضوابط العمرانية التي تشمل العناصر الفاعلة في تكوين البيئة المحلية ، فضوابط تنظيم الواجهات مثلاً تحقق جانباً مهماً من البيئة البصرية في حين أن ضوابط تغطية الأرض تؤثر بشكل مباشر في معدلات البيئة المناخية . (الحيدري وآخرون ، 2002ص163) . وان الاساس العلمي والعملي الثابت للتشريعات العمرانية (نظام البناء Building Regulation) ، هو ان تتضمن احكام النظام ضوابط الاجزاء الاساسية من النسيج العمراني وهى (الحيدري وآخرون ، 2002ص163) :

- اولاً : ضوابط تحديد مواقع الاستعمالات المختلفة ، استعمالات الأرض ، وفقاً لمتطلبات المكان والتكامل الوظيفي والكثافات المطلوبة لتكوين النسيج الحضري المناسب والمطلوب .
- ثانياً : ضوابط تحديد النمط العمراني وفقاً للمتطلبات الوظيفية والتقنية ومؤشرات تكامل النسيج العمراني في المدينة .
- ثالثاً : ضوابط تحديد الكتلة البنائية وفقاً لنظريات الأبعاد الثلاثة الخاصة بالتكوين العمراني والمعماري للمبنى .

2 . مفهوم الهوية العمرانية والهوية المعمارية

اوضح (جميل أكبر) في دراسته بأن مفهوم الهوية المعمارية يختلف عن مفهوم الهوية العمرانية وهوية المكان ، فالمستوى الشامل للهوية المعمارية هو المباني بتصميمها الداخلي وواجهاتها الخارجية وما تشمله من التفاصيل والعناصر المعمارية ، في حين يكون الإطار الشامل للهوية العمرانية هو المدن بمبانيها وشوارعها والفضاءات العامة الموجودة فيها ، وفي ذلك يقول جميل أكبر "الهوية العمرانية هي ليست تلك الأشكال التي تلصق أو تكون المباني حتي نتمكن من التمييز والقول أن هذا مبنى إسلامي وذلك غربي ولكن الذي قصدته هو كل ما يعطي البيئة الطابع المميز لها سواء كان ذلك في ما أستثمر في الطرق من عناصر مزروعة أم موضوعة أم حتي في ما يلبسه مستخدمو البيئة من ملابس أو تصرفات لاستخدام البيئة ، فالمبني هو عنصر واحد لتحديد الهوية العمرانية لذلك كان الحديث عن الهوية العمرانية وليس عن الهوية المعمارية فالهوية المعمارية تسهم في تحديد معالم الهوية العمرانية ولكنها لا توجده "(اكبر ، 1995 ، ص186) ، أما هوية المكان فتأتي في إطار أشمل من إطار الهوية المعمارية والعمرانية حيث تعد العمارة والعمران من العناصر المشكلة لهوية المكان ولكنها لا توجده ،فمفهوم الهوية يتسع ليشير الي علاقة التواصل والانتماء ورضا الجماعة عن صياغتها لبيئتها العمرانية (حلس ، 2006 ، ص6) .

1.2 . التعبير عن الهوية المعمارية في البيئة العمرانية

ان مفهوم التعبير هو فعالية اظهار أو تمثيل صيغة لها وجودها الخارجي في عالم الواقع ، ويتحقق هذا بحصول ادراكه من الآخرين لما يمتلكه من كيان فيزيائي واقعي مرتبط بما يمكن أن يدركه الحوار في صفات ذلك الكيان ثم ينتقل الادراك إلى الزمن للتفكير والتأمل (البدراني ، 2008 ، ص24) .

ويتبين من ذلك ان فهم المعنى يتعلق بجانبين : الأول يتعلق بالمجتمع ومفاهيمه ، والثاني يتعلق بتأثيرات البيئة الفيزيائية في سلوك افراد ذلك المجتمع ، ومن هنا يؤكد (Canter) ان عملية تشخيص المكان هي حصيلة للعلاقة بين ثلاثة عناصر : (الفعاليات ،والمفاهيم ،والصفات الفيزيائية) . (الهسنياني ، 2002 ، ص78) ، إنّ قناة التعبير تمثل قناةً أو وسيلة ايصال بين المعنى الكلي الذي هو حالتنا (الهوية المعمارية) بصفاتها الجوهرية وبين عقول الناس ويمكن التعبير عن الهوية ضمن (مظهر القيمة) وهو لا يحمل صفة الثبات الجوهري بالزمان والمكان أي ان الأشكال الفيزيائية المعبرة عن هوية حضارة معينة تكتسب صفة الشرعية للتغيير من خلال الاتفاق الجمعي لها . (اي ان الشكل الفيزياوي للعمارة يتأثر بالقرارات الجمعية ويتغير) (تكرار التغييرات تكتسب صفات نمطية أو طرازية) وان عملية التعبير عن الهوية في العمارة تتم من خلال : (رزوقي ، 1998 ، ص29)

1 – نظام المادة : ويشمل كل الظواهر الفيزيائية للمواد الطبيعية والمصنعة الداخلة في النتاج .

2 – نظام الشكل : وتشمل كل الأشكال التي يستخدمها المصمم في النتاج وتتراوح من أشكال تجريدية أو مستعارة أو نمطية أو تتبع المادة البنائية .

ولكي يتم التعبير عن الهوية المعمارية من خلال هذين المقومين بشكل كيان مادي في البيئة الحضرية ، لا بد من توفر عاملين أساسيين ، الاول : يرتبط بالجانب الحسي (التركيبي) ، ويمكن ان يسمى (مقومات الشكل) وهي المعبر عن الهوية ، والعامل الثاني هو المضامين والأفكار التي يراد التعبير عنها ، وتمثل الجانب المعنوي(الدلالي) ، أو يمكن تسميته (مقومات المضمون) ، وقد تبين أيضا ، ان التعبير عن الهوية ، (مخطط رقم 4) هو عملية ايحائية مرتبطة بالرموز (باعتبارها اداة معبرة) اكثر من ارتباطها بالأشكال النفعية (البدراني ، 2008 ، ص24) .

"ويمكن ان نميز في الهوية المعمارية مستويين أساسيين ، الاول هو الشكلي (التركيبي) ويضم كل الأشكال والعناصر والعلاقات وسياقاتها التي تشترك في تحقيق النتاج المادي

ضمن المنظومة الحضرية ويمكن ان نطلق عليها (الهوية الشكلية) وتمثل اولى مراحل الهوية من خلال ادراكها الحسي لدى المتلقي ، وهناك أيضا المستوى الثاني الضمني (الدلالي) وهذا يشمل كل الدلائل المقصودة وغير المقصودة ضمن النتاج المادي مع كل المعاني التي يحاول المرسل ان يرسلها إلى المتلقي أو المعاني التي يفهمها المتلقي من خلال احساسه . ان وجود فكر جمعي وحاجة جمعية في مكان ما وزمان ما يقتضي ان تكون صورة التعبير عن النتاج أو الهوية صورة فيها نوع من التشابه والتقارب الفكري والشكلي والدلالي وتظهر صورة التعبير على هيئة النمط الذي هو صورة أو هيئة معبرة عن فكر معين وان عملية تكرار أو أنموذج فيزيائي ضمن هذا النمط سوف يقودنا إلى تحقيق الطراز أي ان النمط يكون شمولياً اكثر من الطراز الذي هو بدوره اكثر شمولية من الأنموذج " (البدراني ، 2008 ، ص52) .

وترتبط الهوية المعمارية ، بخصائص شكلية ورموز فيزيائية ، لتعبر عن المعاني الجوهرية ، والقيم الثقافية السابقة ، يقول (Schulz) : " يمكن تعريف الفضاء المعماري بكونه تعيينا للفضاء الوجودي للإنسان" (schulz,1972,p13) . لكن هذا الجوهر الذي يكمن فيه معنى الهوية ، ومن ثّم تميزه خصائص شكلية ، لا يشترط ارتباطه برموز أو معامل ثابتة ، علما ان القيم الثقافية اصلاً (والتي يفترض ان الهوية العمرانية معبرة عنها) هي مركب من الثوابت والمتغيرات ، ولذلك يعرف (مشاري النعيم) الهوية العمرانية بانها : " اطار بنيوي يتحقق عبر التفاعل بين الأفراد والجماعات ، وبين عناصر البيئة العمرانية ، وبهذا تصبح الهوية في حالة تشكل مستمر ، أي ان الهوية العمرانية جزء من الهوية الثقافية لمجتمع من المجتمعات"(النعيم ، 2007 ، ص98) . لقد تطورت فكرة العمارة بوصفها تعبيرا ، كان مطروحا من قبل إلى مفهوم " العمارة كانعكاس لروح العصر ، وكان رئيسياً في فهم العمارة منذ القرن التاسع عشر" وقد عبر(Wolflin) عن ثنائية الوظيفة في العمارة ، بطرحه لمفهوم " الشكل الخارجي –والمحتوى الضمني ، الذي ما يزال يطرح بأساليب شتى" (رزوقي ، 1998 ، ص30) (البدراني ، 2008 ، ص52) .

اما (Juan Bonta) فيعبر عن هذه الثنائية في الوظيفة المعمارية من خلال عرضه لمستويات الشكل المتقابلة لمستويات المعنى ، حيث يقسم الشكل الخارجي الى مستويين رئيسين هما : الشكل المادي والشكل الدلالي ، ويعرف الشكل المادي Physical form بأنه مجموعة الوظائف المدركة بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، مثل اللون ، والشكل والملمس ، في حين يصف الشكل الدلالي Significant form . بأنه عملية تجريد للشكل الفيزيائي ، والذي يتضمن بقية خصائصه (وهي تلك التي تشير إلى المعنى) (Bonta,1980,p.283) (البدراني ، 2008 ، ص52) .

2.2 . الشكل كوسيلة للتعبير عن الهوية المعمارية

يشير (الجادرجي) في حواره بشأن بنية الفنون والعمارة ، إن أساس نظرية الشكل والشيء المرئي هو حصيلة التفاعل بين المطلب الاجتماعي وتكنولوجيا استحداث الشكل ، ويقصد بالتكنولوجيا هنا هو تغيير شكل الشيء عن طريق فكر الفرد ويعدّ أفلاطون أول من عبر عن الموقف المثالي في تفسير فلسفة العلاقة بين الشكل والمحتوى وعدّ الشكل يسبق المحتوى ، وجماله قائم كشيء مقدس ومغلق دائما ، في حين يعبر الفكر المادي عن الشكل كمظهر خارجي لمادية الكيان ، ومما يتقدم يتضح أن كلا الموقفين يحلل الشكل وينظر إليه أولا ، والشكل في العمارة هو حصيلة تفاعل جدلي بين مقررين هما المطلب الاجتماعي والتقنية الاجتماعية والفرد هو الذي يقوم بهذا التفاعل ، والفكر المعماري هو موقف فلسفي يخص العلاقة بين المحتوى والشكل أو الشكل والوظيفة (الجادرجي ، 1995 ، ص227) .

ان فهم واستيعاب الشكل ومفرداته وكذلك العلاقات والخصائص الشكلية ودراسة أثر مفردات والتفاصيل المتعلقة بالشكل المعماري في التشريعات العمرانية ، سيساهم في الخروج بمعرفة نوعية العلاقات الشكلية سواء أكانت متوازنة ومدروسة أم متجانسة ومتكاملة و ثم يمكن التعرف على درجة وضوحية الهوية المعمارية في البيئة العمرانية .

3.2 . النظام الشكلي

حدد بونتا نوعين من الخصائص لشكل كل عنصر وهما :

- أولاً : خصائص المادة التي تمثل الخصائص الفيزياوية وتمثل مجموعة الملامح والتكوينات التي يمكن ادراكها مباشرة كالهيئة واللون ومواد البناء والملمس .
- ثانياً : الخصائص التجريدية للشكل وهي خصائص بمستوى إدراكي أعمق من السابق وتكون خصائص التعبير للعناصر المرئية للشكل فإذا فهمت العمارة كلغة فعناصرها هي مفردات يمكن ربطها لتكوين الجملة ، وتشتمل هذه الخصائص على الكتلة والفضاء والخصائص ذات المستوى الادراكي الاعمق كالنسب والقياس ،فالخصائص بمفهومها الشامل هي نظام قائم على العلاقات ما بين أجزاء المادة نفسها ويرتبط اختيار الشكل عموماً بالنواحي النفعية الى جانب النواحي الجمالية (بونتا ، 1996 ، ص28 –30) .

4.2 . العوامل المؤثرة في الشكل المعماري

يرى (النعيم) ان الشكل بصورته المادية يتشكل وفقاً لستة من المؤثرات هي : (الثقافة ، والأنظمة والتشريعات ، والمناخ المحلي ، وشكل الأرض وطبيعة الموقع ، والوظيفة ، والتقنية) ، وهذه المؤثرات بعضها ثابت والآخر متحول ، فمثال المناخ المحلي وطبيعة الموقع من المؤثرات الثابتة التي لا نتوقع أن تتغير على الرغم من أن التقنية المعاصرة همشت هذين المؤثرين وحررت الشكل المعماري من كل الثوابت التي كانت تصنع فكرة (الطراز) في السابق ، أما الثقافة والتشريعات فهذان المؤثران يراوحان بين الثبات والتحول إذ إن الثقافة غالبا ما تتشكل من جوهر ثابت يصعب تغييره والمحيط يتغير عبر الزمن بدرجات متفاوتة ، في حين تتميز التشريعات والأنظمة بثبات مرحلي فيترك أثره في الشكل المعماري في المرحلة التي سادت فيها تشريعات معينة ، أما الوظيفة فغالبا هي متغيرة أفقيا بتغير المبنى والحاجة إليه ، وهي كذلك تتغير رأسيا بتغير الثقافة السائدة ونمو المجتمعات ، علما أن التقنية تمثل أساس التغيير ، إذ لا توجد تقنية راكدة ، فالإنسان بطبيعته تواق إلى البحث عن تقنيات جديدة تساعده في التعامل

مع ظروف الحياة وتجعل حياته أسلس هذا التحول الدائم في التقنية هو الذي يجعل الشكل المعماري في حالة تغير مستمر (النعيم ، 2013 ،ص14) ، (مخطط رقم 1) .

يتبين مما سبق ان الشكل المعماري يتغير بمجمل تلك المؤثرات ولكن بسرعات متفاوتة حسب نوع المؤثر وباعتبار ان الكتلة والسطوح (الواجهة Facade) هما أهم العناصر لتكوين الشكل ،فإنهما العنصران المتأثرين الرئيسيين بالتغيرات والتعديلات التي تحدث في التشريعات والتعليمات التي وضعت وخصصت من أجل منح إجازات البناء من قبل الجهات المختصة ،وذلك باعتبار ان معظم أبعاد قطع الأراضي و الكتل المعمارية ثابتة ومتقاربة مع بعضها ، بحسب القوانين التي بموجبها أفرزت الأراضي التجارية في المدن التي هي محددة المساحة ، ومن ثُمّ يؤثر في معناه وهويته المعمارية .

1.4.2 . الخصائص الشكلية على مستوى الجزء (الكتلة المعمارية)

2.4.1.1 . درجة انفتاح الشارع

- خط البناء : يمثل الحد الأقصى الذي يمكن (أو ينبغي) أن تصل إليه حافة البناء عن حدود قسيمة الأرض في الطابق الأرضي ، وهو أحد مقومات الاستمرارية والوحدة البصرية ، أو كما يعرف اصطلاحا بخط الارتداد Building set-back الذي يفرضه العديد من القوانين البنائية لتحقيق الحد الأدنى للاستمرارية والحفاظ على خطية الشارع اتجاهيته ، وتسمح قوانين البناء أحياناً ببروزات إضافية للبناء في الطوابق المتكررة . (Worskett,1969,p46) ويشير هذا المقياس إلى مقدار انفتاح الكتلة إلى محور الحركة (الشارع او الزقاق) ويشمل قياس ما يلي :

- درجة الارتداد : إذ تستدعي طبيعة الاستخدام والمعالجات المعمارية المختلفة الى رجوع المبنى الى الخلف لخلق فضاء حضري مناسب ومميز ويوضح علاقة الكتلة بمحور الحركة ويتم قياسه من خلال تحليل الصور الفوتوغرافية والمقاطع التي توضح طبيعة العلاقة بين الكتلة و محور الحركة . (الحنكاوي والمحمدي ،2009 ،ص72 – 73)

2.4.1.2 . الاحتواء الفضائي (التناسب الجيد للشارع)

هو العلاقة الحسية بين مقياس الانسان ومكونات الفضاء الحضري الفيزياوية المحيطة به والطريقة التي تترابط وتتفاعل فيما بينها بعلاقاتٍ تناسبية منسجمة مع الطبيعة السيكولوجية والفيزيولوجية للإنسان ، ً فالانسان له مديات رؤيا وزوايا بصرية تُمكّنه من التّفاعُل مع الحيّز الفضائي الذي هو فيه واستيعًاب مكوناته (الجميلي وآخرون ، 2013 ،ص36) .
وهو نسبة ارتفاع المباني المصطفة على حافات الشارع الى عرض المسافة بين المباني ، ويقاس التناسب الجيد للشارع على أساس الشارع والمنطقة ، ويتقرر بدراسة الظروف الموجودة وعرض الشارع والفضاء المفتوح وارتفاع المباني الموجودة وكثافة التطوير المخطط لها والتوقعات حول هيئة الشوارع ونوعيتها والفضاءات المفتوحة في المستقبل (Design criteria p13-14,2006) وحدد Spreiregen تلك النسب كما يلي : (Spreiregen,1965,P71) .

أ – نسبة 1:1 وبزاوية نظر 45 درجة نحصل على حالة الاحتواء بالإحاطة الكاملة وبرؤية واضحة لتفاصيل المبنى .
ب – نسبة 2:1 ارتفاع المبنى يساوي نصف المسافة وبزاوية نظر30 درجة نحصل على الحد الأدنى من الشعور بالإحاطة .
ت – نسبة 3:1 ارتفاع المبنى يساوي ثلث المسافة وبزاوية نظر 18 درجة نحصل على اقل مقدار من الإحاطة .
ث – نسبة 4:1 ارتفاع المبنى يساوي ربع المسافة تكون الإحاطة مفقودة وتتحول الواجهة إلى جدار خال من التفاصيل .

يمكن الحصول على الحد الأدنى للإدراك البصري والشعور بالإحاطة في الشوارع بزاوية 30 وذلك بعد تحديد الارتدادات من جانبي الشارع والحصول على العرض النهائي للشارع وبارتفاع عين البشر المعياري (165 سم) .

2.4.1.3 . الهيئة(هيئة المبنى المنفرد)

قد تتقارب مفردتا الهيئة (Shape) والشكل (Form) من حيث المعنى في بعض الدراسات ، ومن الضروري التمييز بينهما ، فقد عرف (Ching) الشكل (Form) على انه مجموعة السطوح التي تعبر عن المظهر الخارجي للشيء وتميزه (Ching,1996,p.34) ،اما الشكل (Form) فيمثل مجموع الخواص التي تجعل الشيء (Object) على ما هو عليه (الجميلي ، 2002 ، ص25) . ان الهيئة هي المظهر الأول الذي من خلاله يمكن تعريف الأشكال وتمييزها ، إن الهيئة المدركة لأي موضوع في البيئة العمرانية تتم عن طريق تجميع واختصار المكونات الأساسية لذلك الموضوع إلى هيئات بسيطة يتم تنظيمها في الذهن حيث يتكون الإدراك بعلاقة التماثل ، فالهيئة القريبة من المربع تدرك عن طريق المربع والهيئة القريبة من الدائرة تدرك عن طريق الدائرة وهكذا . كذلك فإنّ الهيئات غير المتناسقة تدرك من حيث قربها من حالة التناسق ، حيث يمكن تحليلها إلى مجموعة هيئات بسيطة والأجزاء المتبقية تكون متماسة مع الهيئات البسيطة (Isaac,1981,p.22) وإضافة إلى الهيئة فان الشكل يميز بواسطة خواص بصرية أخرى كالحجم ، واللون ،والملمس ،وغيرها (Ching,1996,P.33) .

2.4.1.4 . الحجم (حجم المبنى المنفرد)

يمثل الحجم الابعاد الحقيقية للشكل (طول ، وعرض ، وارتفاع) وعندما تحدد ابعاد الشكل خواص ذلك الشكل ويحدد مقياسها بوساطة علاقة حجمها مع باقي الاشكال ضمن السياق الحضري (الخفاجي ،2007 ،ص21) ،وتتأثر هذه الخاصية بطول وعرض و ارتفاع العنصر ، من غير الوزن ، وتؤشر مقدار الفضاء الذي يشغله عبر هذا الحجم (الجلبي ،1998 ،ص35) ، ويرتبط الحجم بصورة مباشرة بالمقياس وان ارتباطه يعطي للمقياس المعنى مع الحجم الفيزياوي للأشكال ، وتكمن أهميتهما ومعانيهما في علاقتهما ببعض الأشياء . وان لكل جزء من أي مبنى حجم ومقياس ، و يمكن تصنيف المقياس الى الأنواع الآتيـــة (عمر حسين ، 2012 ،ص67) :

أ – المقياس الكبير : عندما تكون الأشياء اكثر كبرا من المتوقع .
ب – المقياس الصغير : يكون اكثر صغرا .
ت – المقياس النصبي : عندما يكون حجم الشيء في حجم النصب .
ث – المقياس الإنساني : يرتبط حجم الشيء مع حجم الإنسان .
ج – ان شكل المبنى في الفضاء الخارجي يفهم كحجم في الفضاء فالاختلافات المتنافرة في مقياس المباني ضمن المشهد الحضري ، تؤدي الى الأخلال بالانسجام ، وقطع الاستمرارية البصرية للمشهد الحضري (ضياء حسين ، 2012 ، ص31) ، هنا نقصد بالحجم للمبنى المنفرد على مستوى حجم عناصر لمبنى الواحد .

2.4.1.5 . **اللون**

اما اللون فانه يؤدي دوراً مهماً في خلق صورة مميزة للمشهد ، من خلال توظيف سمة التوافق باستخدام الالوان المتقاربة التي تضفي الشعور بالوحدة والانسجام (الخفاجي ، 2007 ، ص55) ، وكما ان اللون يبقى الصفة المميزة بين أي عنصرين في حال تشابههما او تماثلهما في الحجم والشكل والملمس (الخفاجي ، 2007 ، ص55) ، وتظهر أهمية التجانس والتباين بين الألوان المتجاورة ، فالألوان المتجانسة تعطي إحساسا بالوحدة والتماسك وردود فعل مصاحبة بالأمن والراحة ، أما الألوان المتباينة فتؤكد بعضها البعض(عودة ، 2007 ، ص34) .

2.4.1.6 . **الملمس**

يلعب الملمس دورا كبيرا في البيئة وبشكل واسع ، على خصائص السطوح لانهما يؤشران العمق والمقياس ، وبإمكانهما تقسيم الفضاءات (Porter,1997,p67) ، ويعتبر الملمس من الخصائص الاساسية للسطح وانه مرتبط به ارتباطاً قوياً حيث لا يمكن ادراك الملمس الامن خلال المادة وان استخدام المادة وتقنياتها هي التي تحدد الملمس للسطح او للأشكال ، وهذا يبدو واضحاً في المدن التقليدية حيث حققت تكويناتها المعمارية تجانساً واضحاً في المشهد الحضري من خلال استخدام المواد المحلية وهيمنتها (الخفاجي ، 2007 ، ص26) وكما ان وجود ملمس سائد يساهم في تحقيق مشهد حضري موحد ومتجانس ، ويمكن اعتباره المفتاح الذي يعبر عن شخصية التكوين كله (الاحول ، 1986 ، ص61) .

2.4.1.7 . **مادة الانهاء**

ان امر التعرف الحقيقي على المواد وطبيعتها في هذه الأيام أصبح صعب الاكتساب لكثرتها وتنوعها (الخفاجي ، 2007 ، ص25) وإن سبب الانسجام بين العمارة و بين المجتمع في العصور السابقة ، يعود الى كون المجتمع يمتلك ويستوعب تقنيات ذلك العصر وهذه التقنيات هي من انتاجه وليست حدثاً طارئا (السلطاني ، 1984 ، ص8) .

2.4.1.8 . **الزخرفة**

اشار "Salingaros" الى ان الزخرفة تربطنا ببيئتنا وان واجهات الابنية الناجحة تشكل قطعة مستمرة من بنية بصرية ذات زخرفة عالية الكثافة يمكن للعين تتبعها اثناء اجتياز التكوين ككل (Salingaros, 2003,p.23) ، وتعمل الزخرفة على إذابة مادة الجسم وإعطائه خفة ، وتحطيم وزنه وصلابته بتوجيه النظر إلى الزخارف الفنية التي تغطيه مما يعالج الصرحية والصلادة التي توجد في الأبنية ويعطيها المقياس الإنساني (ضياء حسين ، 2012 ، ص63) .

2.4.1.9 . **التفاصيل**

تلعب التفاصيل ونوعيتها دورا كبيرا في رسم ملامح المشهد الحضري ، إذ إنّ وجود التفاصيل الموحدة في الأبنية المتجاورة تعطي مرونة أكبر بأحداث التغييرات على مستوى اللون والمواد والملمس وارتفاع المبنى وغيرها (ضياء علي ، 2012 ، ص63) ، اما فيما يخص نوعية التفاصيل والمواد البنائية المستخدمة في الواجهات والتي تلعب دوراً مؤثراً في عملية خلق التجانس البصري بين العلاقات ، فدور التفاصيل ونوعيتها قد يكون احياناً أهم من دور مواد البناء نفسها ، ويتم ذلك من خلال :

أ . استخدام اقل مفردات معمارية للتفاصيل من خلال اعتماد التكرار وذلك بتحديد استعمال المواد البنائية والوانها فضلا عن اختيار شكل واحد ومادة واحدة .
ب . استخدام اعلى مفردات معمارية للتفاصيل ويتم من خلال اعلى استخدام للعناصر والتفاصيل المعمارية أي من خلال التعددية (الخفاجي ، 2007 ، ص54) . ويجب دمج التفاصيل المعمارية للمنشأ الجديد لأنماط معينة ، لرفع القيمة المعمارية لشخصية المشهد الحضري (عبد طاهر ، 2008 ، ص100) إن بعض المدن بقوانينها وتشريعاتها العمرانية تفرض على المُستثمرين الالتزام بضوابط عمرانية مُحدَّدة من حيثُ التعامُل مع القشرة الخارجية ، ضماناً لِتحقيق الحَدّ المرغوب من التوافُق والانسجام في مكوّنات الشارع كتوحيد اللّون أو المادّة أو نِسبَة المساحات الشفّافة الى المساحات الصَلِدة أو البروزات المسموح بها لما فوق الطابق الأرضي (شاري ، 2008 ، ص71) .

2.5 . العلاقات والخصائص الشكلية الرئيسة لتحقيق الهوية المعمارية المميزة ضمن مستوى الكل أو المشهد الحضري :

لا يمكن قراءة الهوية المعمارية من خلال دراسة العلاقات والخصائص الشكلية للكتل المعمارية على حده ، لذا ينبغي دراسة تلك العلاقات في(مجموعة من الكتل المعمارية) في المشهد الحضري ومن ثُمّ يمكن دراسة الهوية المعمارية وقراءتها .

أن تكامل المباني وتجاورها ضمن سياق معرف يتحقق بالعلاقات المتجانسة او الموحدة التي تجمع شمل المباني(الكتل المعمارية) في سياق حضري مترابط الاجزاء ، وإن تراصف واجهات هذه المباني من خلال تسلسلها بصرياً تحقق استيعاب المشهد الحضري بتسلسل ادراكي للجزء (المبنى الواحد) ضمن ادراك كلي شامل للمكونات ضمن صورة بصرية

صريحة وواضحة (الخفاجي ،2007 ،ص54) . ويمكن حصر أهم الخصائص والعلاقات المؤثرة في تحقيق حالة من الاستمرارية البصرية والانسجام والتجانس بين العناصر التي تؤلف بمجملها صورة المشهد الحضري .

اذ يؤكد (Meiss) على ان العين البشرية تميل الى تجميع العناصر المتشابهة مع بعضها ، ويعد مؤشر التكرار من المباديء البسيطة في التكوين والذي يميل الى اعطاء الاحساس بالتجانس والايقاع ، وتميل العين الى تجميع العناصر المتقاربة وربطها ضمن السياق (Meiss,1996,p32-36) ،كما يؤكد (Rapoport) على خاصية التعقيد لعناصر المشهد الحضري ويعرفها على انها ناتج التفاعل القائم بين الافراد والبيئة الحضرية من خلال تغيرات متنوعة ضمن النظام ، ويشير الى ان التعقيد هو مستوى متوسط بين الفوضى والملل ، يزيد من قدرة المتلقي على التوجيه ضمن البيئة لانها تحمل صفات غنية ومتنوعة وبالتالي تضم عدداً واسعاً من الاحتمالات الادراكية (Rapoport,1977,P207-216) . ونلاحظ مما تقدم ان مؤشرات الانسجام الشكلي تعد من الاسس التنظيمية التي تعمل على تحديد الخصائص الشكلية لعناصر المشهد الحضري فضلاً عن انها تعد الاسس التحليلية لعناصر المشهد الحضري وفي الوقت نفسه تعمل على تسهيل عملية الادراك من خلال مراعاة قوانين الرؤية (الخفاجي ،2007 ،ص29) .

حدد "worskett" مجموعة من الخصائص البصرية التي تحقق لمجموعة من المباني الاستمرارية الشكلية وتحقق الانسجام بين الابنية في المشهد الحضري منها (worskett,1969,p119) :

- اولا – خط البناء : ان تنظيم خط البناء هو اساس الاستمرارية البصرية لمجموعة من المباني ، وان خطوط الواجهات على طول الشارع يؤثر في طريقة مشاهدة الأبنية وعلاقاتها مع بعضها ، وان توحيد خط البناء يؤثر في شخصية الشارع وهويته ويقوي الاحساس بالمكان وبذلك تظهر أهمية تنظيم مسافة الارتداد للمباني وتأثيرها في الانسجام الشكلي .

- ثانيا –ارتفاع المباني وخط السماء : تعد مسألة ارتفاع المباني وعلاقته بخط السماء من ابرز المشاكل البصرية لمجموعة من المباني وان الاختلاف في ارتفاع المبنى يكسر خط السماء ويؤثر في الانسجام الشكلي للمشهد الحضري .

- ثالثا – عرض الوحدة : توحيد عرض الوحدات البنائية يسهم في تماسك الابنية وانسجامها .

- رابعا – نوعية التفاصيل والمواد : ان استخدام المواد المحلية السائدة يعطي احساسا قويا بالوحدة البصرية للمدينة ، ويسهم استخدامها في الأبنية الجديدة الى ضمان الاستمرارية البصرية وان انشاء مبان بطرق انشاء ومواد مختلفة يؤدي الي كسر الايقاع والخطوط واللون والملمس .

- خامسا – نسب فتحات الى الصلادة : يسهم انتظام الفتحات لمجموعة من المباني المتجاورة في تحقيق الانسجام والاستمرارية البصرية للمشهد الحضري وان التباين في الفتحات يؤدي الي لا انسجام وكسر الاستمرارية للمشهد الحضري .

- سادسا –الاحتواء الفضائي : من اجل تحقيق الانسجام يجب الانتباه الى الخصائص الشكلية المحيطة بالأبنية لتجنب الحصول على ابنية ضعيفة الخصائص والانسجام البصري .

ان تجاهل الخصائص الشكلية والاخلال بمكونات المشهد الحضري وعلاقاته كاختلاف نسب وحجم الفتحات ، التنوع والاخلال باستخدام مواد الانهاء في الواجهات ونوعية التفاصيل المعمارية في الواجهات ، واختلاف الانماط الشكلية والاخلال في النظام وغيرها سيؤدي بالنتيجة الى انعدام حالة التجانس والانسجام والوحدة بين ابنية المشهد الحضري من جهة وبين رسم صورة حضرية مميزة للمشهد الحضري من جهة اخرى (الخفاجي ،2007 ،ص56) .

يتبين مما سبق ان التوحيد والتقارب لمجموعة من الخصائص الشكلية والبصرية لواجهات مجموعة من الأبنية المتتالية والمتراصة في مشهد حضري مهم لخلق الانسجام البصري ضمن مشهد الشارع وتحقق الانسجام في المشهد الحضري وبالتالي يميز ويفرد هويتها المعمارية .

ويؤكد(Sbarp) هذا القول حيث يذكر " ان أي تغيير غير متوازن في احد العناصر التي تشكل المشهد الحضري سوف يقوض صورة المشهد ويعمل على تفكيك اجزائه . (Sbarp, 1967, P.17) ، أما العناصر التي تربطها العلاقات فهي تشترك في النظام الكلي ومايميزها عن بعضها هو نوعيتها (quality) ، او قيمها الموقعية ضمن النظام الكلي .

يوضح Arnhiem أهمية الجزء والكل من خلال تحليل واجهة مبنى منفرد حيث يقوم بتحليل الواجهة على انها تمثل الكل لمجموع عناصرها ، وهي في الوقت نفسه تمثل جزءاً من الواجهة الحضرية للمشهد ككل . فيذكر ان كل عنصر من عناصر الواجهة يعرف بوضوح وبنظام محدد (الشبابيك ، الالوان ، الخطوط الخارجية ، الفراغات) ، وان مجموع النظام ككل لايعرف بوضوح ، لان العلاقات التي تربط بين الاجزاء غير متزنة او منسجمة ، وبالتالي ادت الى تقويض وحدة النظام ، وجعل كل مفردة او مكونة او عنصر يعمل بشكل منفرد ضمن مجموع النظام للواجهة ، مما يسبب ارباكاً في تعزيز الانسجام والتناسق لعناصر واجهة المبنى ، كذلك الحال على مستوى المدينة ومشهدها الحضري . (Arnhiem, 1977, P173) فالمباني وبقية عناصر المشهد الحضري (موقعها ، حجمها ، ارتفاعها ، علاقاتها مع بعضها ، الالوان ، المواد ، وغيرها) ، كلها يجب ان تصمم بشكل يحقق التكامل والانسجام ضمن العلاقات الرابطة لعناصر التكوين البصري للمشهد الحضري .

3 . الدراسة العملية

3.1 . تمهيد

تم اختيار الابنية التجارية في شارع سالم بمدينة السليمانية كعينة بحثية حيث شهدت المدينة توسعاً واضحاً وملموساً في نسيجها الحضري ، وشهدت ايضاً انفتاحاً واسعاً على مجال العمارة والعمران ،وقد مرت المدينة بظروف سياسية متعددة اثرت في تعدد وتغيير إصدار التعليمات البنائية فيها والتي أثرت في عمارتها وانعكست تلك التغييرات في العمارة بشكل عام وفي الابنية التجارية بشكل خاص ، وخاصة ان معظم الابنية التجارية في المدينة تعكس قوة اقتصاد رب العمل وخلفيته

الثقافية أكثر من كونها أبنية ذات طابع موحد ومستقل أو تعبر عن الهوية المعمارية للمدينة .
ترمي الدراسة العملية في التعرف على التعليمات البنائية السائدة في مدينة السليمانية الخاصة بمنح اجازات الابنية التجارية ودرجة توفيرها للتفاصيل المتعلقة بالشكل المعماري ومؤشرات تحقيق الهوية المعمارية في البيئة العمرانية .

3.2 . اسباب اختيار العينات

استعان الباحث بالجانب التطبيقي لتحديد التغييرات التي حصلت في الهوية المعمارية المحلية من خلال تأثرها بالتشريعات العمرانية السائدة في المدينة وذلك ضمن المدة الزمنية من عام 2000 والى 2015 ، وتم اختيار الابنية التجارية في شارع سالم كمؤشر للتغيرات التي حصلت في الهوية المعمارية في المدينة باعتبارها إحدى اهم الشوارع الرئيسة التي تخترق المدينة ، وتحوي على عدد كبير من تلك الأبنية . وهي ضمن المدة التي اتسمت بكثرة التغييرات والتعديلات في التعليمات الصادرة من قبل البلدية ، إذ تغيرت أكثر من 10 مرات في المدة المذكورة ، ومنحت الاجازات لكافة المشاريع المنتخبة من قبل رئاسة بلدية السليمانية ، التي تمثل الجهة المسؤولة عن تطبيق القوانين والضوابط التخطيطية وانظمة البناء المتكاملة ، وهي المسؤولة عن التصميم الاساسي لمدينة السليمانية ، ولها الاحقية في تشريع مجاميع من الملاحق التفصيلية الخاصة بالنظام التخطيطي والضوابط الخاصة لكل منطقة .
ولغرض دراسة مدى اثر التشريعات العمرانية في الهوية المعمارية ، ولتوضيح الدراسة العملية تم الرجوع الى التعليمات البنائية التي بموجبها منحت إجازات البناء للأبنية التجارية الموجودة في شارع سالم وخصوصاً في السنوات 2000 – 2015 وذلك للوصول الى هدف البحث لمعرفة أثر التشريعات العمرانية في مفردات الهوية المعمارية ، ولتسهيل الإجراءات التطبيقية قام الباحث باختيار 11% من الأبنية التجارية في شارع سالم المتراصة والمتتالية في المشهد الحضري للشارع (نظراً لضعف استمرارية الابنية التجارية المتتالية على استقامة الشارع ، ووجود عدد كبير من الابنية السكنية المتحولة الى ابنية تجارية وغيرها من الابنية ذات استعمالات الارض المختلفة) (جدول رقم 1) .

3.3 . وسيلة القياس

اعتمد البحث على المفردات التي تؤثر في تحقيق الهوية المعمارية المقتبسة من الجانب النظري للبحث ،اصافة الى معرفة قيمة التردد واهميته في التشريعات العمرانية ، وقياس مدى تلبية هذه الابنية للتعليمات النافذة واجراء عملية التحليل وقياس مؤشرات تحقيق الهوية في البنية (الكتلة المعمارية) من خلال تحليل الخصائص والعلاقات الشكلية للواجهات للأبنية التجارية واحتساب نسبة تردد هذه المفردات في النماذج المختارة لمعرفة مقدار تحقيق تلك الأبنية لمفردات الهوية المعمارية على مستوى الأبنية المنفردة ، وكلما كان عدم تحقيق البنية للمفردات التشريعية المحققة للهوية صغيراً قل تحقيق تلك البنية للهوية المعمارية والعكس صحيح .
وقد تم الأخذ بنظر الاعتبار المحاور والعوامل الاخرى للشكل التي لا يمكن قياسها أو بالأحرى لم يتطرق لها التشريعات العمرانية والضوابط البنائية للبلدية والجهات التي تمنح إجازات البناء في مدينة السليمانية من خلال المخططات الافقية والواجهات المعمارية للأبنية المنتخبة (مجموعة متجاورة من الابنية التجارية ضمن مشهد شارع سالم) ، اما اسلوب معالجة البيانات فقد تم الاعتماد على التحليل البصري والكرافيكي للأبنية التجارية المنتخبة (جدول رقم 2) .

3.4 . مناقشة النتائج

تم إجراء التحليل الكرافيكي للخصائص الشكلية والعلاقات للعينات البحثية ومنها توصل البحث الى مدى التقارب والتشابه في الخصائص والعلاقات الشكلية للعينات . وتم تحليل الابنية المختارة وتم اختيار (بناية باموك) كأحدى العينات في شارع سالم (استمارة رقم 1و 2) (والجدول رقم 5 ، 6) .
تم تحديد نسبة تحقيق الأبنية المختارة للمفردات التشريعية المؤثرة في الخصائص الشكلية في شارع سالم (نظراً لأن جميع الأبنية تخضع الى نفس المحددات التصميمية والتشريعية في المدينة) (جدول رقم 3) .

5.3 . قياس نسبة معامل الاختلاف لنسبة عرض الشارع الى ارتفاع المبنى

اظهرت نتائج التحليل الكرافيكي وبالاعتماد على المعايير الاحصائية (مقاييس التشتت) ان نسبة التشتت في البيانات المتعلقة بنسبة ارتفاع المبنى الى عرض الشارع هي كما يلي :

- أولا : نسبة التشتت في شارع سالم (69%) ، نلاحظ انعدام التوازن والانسجام في نسبة عرض الشارع الى ارتفاعات المباني ، وذلك مؤشر على الاختلاف الكبير في ارتفاعات المباني ، وان انظمة البناء لم تحقق توحيد وتنظيم خط السماء والتي تعد من المفردات المهمة في تحقيق الهوية المعمارية ، (شكل رقم 1 ، 2) .

- ثانيا : اظهرت نتائج التحليل الكرافيكي وبالاعتماد على المعايير الاحصائية لمعامل الاختلاف أنّ قياس نسبة طول الواجهة الامامية الى ارتفاع العينات هي (66%) حيث هناك تباين كبير في عرض الوحدات البنائية مقارنة بعدد الطوابق المنفذة . وهذا يدل على ان التعليمات البنائية لم تأخذ بنظر الاعتبار قيمة عرض الواجهة (عرض واجهة العقار) الى عرض الشارع والطوابق المسموحة على استقامة الشارع اثناء اصدار التعليمات البنائية ، مع اختلاف في ارتفاع الطوابق من مبنى الى آخر . وعليه فان التشريعات العمرانية والتعليمات البنائية خلال المدة الزمنية فشلت في تحقيق الانسجام والتوافق عند تحديده عدد الطوابق حسب مساحة قطعة الارض ، اي ان مفردة عرض الوحدة البنائية وارتفاع المباني وتحديد عدد الطوابق ادت الى اختلافات كثيرة في شكل الابنية التجارية وهيئتها .

- ثالثا : اظهرت نتائج التحليل الكرافيكي والبصري ان هناك تباين واختلاف ملفت للنظر في استخدام المواد الانهائية (اللبخ والصبغ والحجر واليكوبوند والزجاج) وطريقة استخدامها لتغليف الواجهات في المدة الزمنية للدراسة واختلاف في الالوان والملمس وعدم تحقيق

التجانس والتناسق في مفردة اللون والملمس في العينات المختارة .

- رابعا : اظهرت نتائج التحليل الكرافيكي وبالاعتماد على المعايير الاحصائية لمعامل الاختلاف أن (نسبة مساحة الفتحات في واجهة المبنى الى المساحة الكلية للواجهة) هي (39.5%) في العينات . ونظرا لتشابه التعليمات البنائية في المدة الزمنية للدراسة (التعليمات البنائية لم تحدد نسبة الفتحات الى المساحة الكلية للواجهات الا مرة واحدة في التعليمات الصادرة سنة 2005) ، الا ان العينات حققت نسب مختلفة وكانت مساحة الفتحات مختلفة من مبنى الى آخر فهناك ما هو مغلف بالزجاج بشكل كامل وهناك نسب ضئيلة من الفتحات في الواجهات الرئيسية ، (جدول رقم 4) .

4 . الاستنتاجات

1 – ان التشريعات العمرانية على المستوى الحضري ومستوى الابنية المنفردة في شارع سالم لم تؤثر على مفردات الشكل المادي للابنية المجاورة والمتتالية ضمن مشهد الحضري في المدينة بحيث لم تؤثر على وضوحية الهوية المعمارية فيها لا من حيث توحيده لخط البناء(الارتداد) ولا لتحديده خط السماء للابنية الواقعة على نفس استقامة الشارع ، فعناصر المباني في مشهد الشارع (من حيث الموقع ، الحجم ، الارتفاع ، الالوان ، المواد ، وغيرها) ، صممت بشكل لم تحقق التكامل والانسجام ضمن العلاقات الرابطة لعناصر التكوين البصري في المشهد الحضري .

2 – لم تحدد التشريعات العمرانية السائدة الصفات العامة للهوية المعمارية الخاصة بالشوارع الرئيسة والثانوية في المدينة من حيث (اللون ، والملمس ، ومواد الانهاءات ، والحجم ، والمقياس ، وتحديد نوع التفاصيل المعمارية المستخدمة .

3 – ان عدم الانسجام واستخدام الالوان بشكل مبعثر ، واستخدام اشكال متعددة ، وغياب مقياس موحد للأبنية ، وكذلك عدم تجانس في مقياس اجزاء الشكل المعماري ، وضعف في الية ربط العناصر والعلاقات الشكلية ،كل ذلك ادى الى عدم الانسجام في الخصائص والعلاقات الشكلية في عمارة مدينة السليمانية .

4 – ان عدم تحديد نسبة مساحة الصلادة الى مساحة الفراغ في التعليمات البنائية (ذكرت مرة واحدة في التعليمات البنائية لسنة 2005 عدم تغليف الواجهات كاملاً بالزجاج وحذف هذه الفقرة في إصدارات الاخرى من التعليمات البنائية) أدى الى عدم التوحيد في نسبة مساحة الفتحات الى المساحة الكلية للواجهة الرئيسية للعينات المنتخبة والذي خلق نوعاً من التنافر والتبعثر في النسب المذكورة على مستوى الجزء والكل ، حيث ان هناك مبان مغلفة بالزجاج بشكل كامل رغم تحديد التعليمات البنائية في تلك المدة بمنع تغليف المبنى بالزجاج كاملاً والغيت هذه الفقرة في الفترات اللاحقة .

5 – نادرا ما يتم تطبيق المفردات التشريعية من قبل رب العمل من خلال مخالفته للتعليمات الصادرة من قبل الجهات المانحة لإجازات البناء .

6 – هناك ضعف وعدم ربط بين اجزاء التشريعات والتعليمات البنائية (على مستوى الكل وعلى مستوى التعليمات البنائية بشكل عام) وان عدم اشراك المختصين في صياغة التشريعات والتعليمات البنائية أدى الى هذه الفوضى المعمارية والتلوث البصري في شوارع مدينة السليمانية . اصافة الى عدم وضوحية الهوية المعمارية المحلية ، اذ ان مفردة الارتداد أخذت أعلى نسبة من ضمن اهتمامات التشريعات وتحقيقه من قبل الافراد . اما فيما يخص وضوحية الرؤية والتناسب فان نسبة تحقيقه في شارع سالم ضئيلة ولم تذكر أي من مقومات تحقيقها في التشريعات العمرانية ، ومقياس الابنية التجارية بالنسبة الى عرض الشارع تتراوح بين المقياس الانساني والمقياس النصبي والتي تعد من المفردات المهمة في تحقيق الهوية المعمارية .

5 . التوصيات :

1 – لا بد من وضع تصور من ذوي الاختصاص لتحديد الاطار العام لحرية المصمم ولمالك المنشأة وتحديد توجيهات تصميمية من خلال التعليمات البنائية ، وعدم تجاوزها حفاظاً على الذوق العام ، من خلال تصميم واجهات المبنى واختيار المواد البنائية والالوان المستخدمة والتفاصيل المعمارية الملائمة .

2 – يوصي البحث المهندسين المعماريين والمخططين في المدينة بالرجوع الى القوانين والتشريعات التخطيطية والعمل بها مع الأخذ بنظر الاعتبار الحاجات التصميمية من خلال التركيز على مقومات ومفردات الهوية المعمارية المحلية ومراعاة الابنية المجاورة عند تصميم الابنية التجارية ، ومحاولة توفير الانسجام في العناصر والعلاقات الشكلية للمباني ، من حيث استخدام المادة الانهائية والالوان المستخدمة .

3 – يوصى البحث نقابة المهندسين والدوائر المعنية بمنح اجازات الابنية والمكاتب الهندسية بضرورة فرض قانون يمنع الاختصاصات الهندسية الاخرى من غير المعماريين والمخططين بتداول مهنة المهندس المعماري .

The impact of legislation in the urban architectural identity - Salem Street in the Sulaymaniyah city as a case study

Niaz Hussain Hassan – MSc.
Municipality Directorate of Sulaimani

Abstract
Most countries suffering in the world of the problem of pluralism in the aspects of architecture, and since the architecture is the physical product of human thought and human thought is changing, so the architecture reflects all the intellectual changes, and is a form of architectural virtual aspect of the architecture and the body most Highlighting the expression of architectural identity, where not can read architectural identity and a clear and distinct in the local architecture in the city of Sulaymaniyah by the shapes and exotic elements and random and non-correlated in architectural facades in the local architecture, Since the urban the urban legislation that have been developed for the organization and construction of architecture in the city have been altered and changed more than a dozen times since 2000 has affected in architectural form of local architecture and is one of the most important reasons for this phenomenon, and this vocabulary was the main topic in this research, especially urban legislation prevailing in the city and how to apply them in the local architecture, the results showed that the comprehensiveness of the instructions for the granting of licenses buildings and non-entry into the architectural details of the general qualities of identity architectural and how to carry out those instructions and follow-up by the municipality have a profound impact in the phenomenon of pluralism and indiscriminate in architecture.

Key Words : architectural identity, urban legislation, architectural form, Sulaymaniyah city .

المصادر

1 – أكبر ، جميل عبد القادر ، آليات الإبداع في العمارة الإسلامية ، ندوة إشكالية العمارة والتطبيق في العمارة الإسلامية ، جمعية المهندسين البحرينية ، البحرين ، 1995 .
2 – بونتا ، خوان بابلو ، العمارة وتفسيرها ، دراسة المنظومات التعبيرية في العمارة ، ترجمة سعاد عبد علي ، بغداد ، دار الشؤون الثقافية 1996 .
3 – الجادرجي ، رفعة ، حوار في بنيوية الفن والعمارة ، رياض الريس للمكتب والنشر ، لندن ، قبرص ، 1995 .
4 – الحاجم ، مازن احمد" اثر الهيئة الحضرية في الاحساس بالمكان" ، رسالة ماجستير ، جامعة بغداد ، 1993 .
5 – حلس ، عاهد صبحى ، التواصل بين العمارة والذاكرة الجمعية ، رسالة دكتوراه ، قسم العمارة ، كلية الهندسة ، جامعة القاهرة ، 2006 .
6 – الحيدري وآخرون ، د . على الحيدري ، عادل العبيدي ، فراس الدوري ،"التصميم الحضري الهيكل والدراسات الميدانية " ،مكتبة المدبولى 2002 .
7 – الخفاجي ، سرى فوزي عباس ، العلاقات الشكلية للمشهد الحضري ، رسالة ماجستير مقدمة الى قسم الهندسة المعمارية في الجامعة التكنولوجية ، 2007 .
8 – شيرزاد ، احسان "قانون البناء والتخطيط العمراني لمدينة بغداد" ، امانة العاصمة – بغداد 1988 .
9 – العاني ، محمد قاسم عبد الغفور ، "الحنين الى الماضي" ، رسالة ماجستير غير منشورة ، قسم الهندسة المعمارية – كلية الهندسة – جامعة بغداد – 2001 .
10 – عبدالقادر والتوني ، نسمات ، سيد ، "إشكالية النسيج والطابع" ، العربي للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 1997 .
11 – قديد ، محمود حميدان ، التخطيط الحضري ودور التشريعات التخطيطية في النهوض بعملية التنمية العمرانية ، 2010 .
12 – كمونه ، حيدر ، " القوانين التخطيطية والطابع العمراني للمدينة العربية المعاصرة " ، ندوة الخصوصية الوطنية في العمارة العربية المعاصرة ، بغداد ، ت1 ، 1989 .
13 – محمد ، ،أحمد هلال وعمار صادق دحلان " التشريعات العمرانية وتأثيرها في تكوين بيئة العمارة المصرية" مجلة العلوم الهندسية ، JES ، 2006 ، كلية الهندسة ، جامعة أسيوط . VOL.38- NO.1- (january2010) .
14 – النعيم ، مشاري بن عبدالله ، دراسات من التراث العمراني –أبحاث والتراث2 ، الهيئة العامة للسياحة والآثار ، طبع في جدة ، المملكة العربية السعودية في مطابع السروات ، 2013
15 – عبدالوهاب ، نيران محمد ، "أثر الضوابط التخطيطية في تشكيل التجمعات السكنية الحضرية" ، أطروحة دكتوراه ، جامعة بغداد ، 2009 .
16 – الجميلي وآخرون ،سعد خضير وخنساء عبدالرحمن و ميعاد عدنان ، " اثر التشريعات البنائية على تدهور الهيئة العمرانية لشوارع بغداد التجارية" ، مجلة كلية الهندسة ، جامعة النهرين ، المجلد 16 – العدد 2 – 2013 .

17- Sprieregen ، Pauld. ، ' Urban Design: The Architecture of Towns and Cities" McGraw – Hill Book company ، New York's 1965.
18- Rykwart, Joseph, Trans, on the typology of Architecture, 1963.
19- Sbarp, Thomas and Murray, Joy" Town and Townscape" The Archit ectural press, 1967 .
20- Worskett ، Roy " The character of Towns " Architectural press ، London ، 1969 .
21- Arnheim ، Ruddolf ، " The Dynamics of Architecture form " ، University of California press Brekely ، 1977.

جدول رقم 1 : يوضح عدد ونسب الابنية المنتخبة حسب نوع التعليمات .

النماذج المختارة (في شارع سالم) حسب سنة إصدار التعليمات من بلدية السليمانية

العدد الكلي للأبنية التجارية	النسبة	المدة الزمنية	النماذج المختارة	اسم المبنى	سنة منح الإجازة	رمز المبنى	عدد الطوابق
55	5%	2005 – 2000	3	بناية باموك	2000	1 – 1	3
				فندق اسوس	2003	2 – 1	5
				فندق شهرام	2004	3 – 1	5
		2010 – 2006	1	فندق جواهر	2006	4 – 1	6
			1	شركة دال	2008	5 – 1	6
		2015 – 2011	1	بناية نازناز	2010	6 – 1	8

جدول رقم 2 : يوضح القيم الممكنة لمفردات الهوية .

قياس درجة تحقيق الأبنية التجارية للمفردات التشريعية المؤثرة في مفردات الهوية المعمارية

	المفردة الرئيسة		(المتغيرات)	القيم الممكنة	الصفة	الرمز
المفردات التشريعية	نسبة إرتفاع المباني الى عرض الشارع	الإرتداد	خط البناء	متحققة	1	●
				غير متحققة	0	○
		عرض الشارع	الاحتواء	متحققة	1	●
				غير متحققة	0	○
		إرتفاع المباني	المقياس	انساني	1	●
				غير انساني (نصبي)	0	○
			الهيئة	موحدة	1	●
				متنوعة	0	○
		عرض الوحدات البنائية	الحجم	متقاربة الابعاد	1	●
				مختلفة الابعاد	0	○
			اللون والملمس	متقاربة ومتجانسة	1	●
				غير متجانسة	0	○
		نوعية وتفاصيل المواد المستخدمة في الإنهاءات	مادة الانهاء	واحدة	1	●
				متعددة	0	○
			الزخرفة	موجودة	1	●
				غير موجودة	0	○
			التفاصيل	متشابهة	1	●
				متنوعة	0	○

جدول رقم 3 : يوضح نسبة تحقيق التجانس في العلاقات والخصائص الشكلية للنماذج المنتخبة في شارع سالم .

	المفردة الرئيسية		(المتغيرات)	بناية باموك 1 – 1	فندق اسوس 1 – 2	فندق شهرام 1 – 3	فندق جواهر 1 – 4	شركة دال 1 – 5	بناية نازناز 1 – 6	نسبتها%
المفردات التشريعية	الإرتداد		خط البناء	●	●	●	○	○	●	60
	نسبة إرتفاع المباني الى عرض الشارع	عرض الشارع	الاحتواء	○	○	○	○	●	○	20
		إرتفاع المباني	المقياس	●	●	○	○	●	●	60
			الهيئة	○	○	●	○	○	○	20
	عرض الوحدات		الحجم	●	○	○	●	○	○	40
	نوعية وتفاصيل المواد المستخدمة في الإنهاءات		اللون والملمس	●	○	●	●	○	●	60
			مادة الإنهاء	○	○	●	●	●	○	50
			الزخرفة	○	●	○	○	○	○	20
			التفاصيل	○	○	●	●	●	○	50
			الوسط الحسابي							44

جدول رقم 4 : يوضح القيم الممكنة لمفردات الهوية .

النماذج المختارة (في شارع سالم) حسب سنة إصدار التعليمات من البلدية

المجموع الكلي للأبنية التجارية	النسبة	المدة الزمنية	النماذج المختارة	اسم المبنى	سنة منح الإجازة	رمز المبنى	عدد الطوابق	معدل ارتفاع طابق	نسبة طول الواجهة الامامية الى ارتفاع المبنى	نسبة عرض الشارع الى ارتفاع المبنى	نسبة مساحة الفتحات الى المساحة الكلية للواجهة الامامية
55	11%	2005 – 2000	3	بناية باموك	2000	1 – 1	3	4.2	150	300	45
				فندق اسوس	2003	2 – 1	5	4.2	47	190	48
				فندق شهرام	2004	3 – 1	5	4	100	200	95
		2010 – 2006	1	فندق جواهر	2006	4 – 1	6	4	79	158	70
			1	شركة دال	2008	5 – 1	6	4.1	41	166	52
		2015 – 2011	1	بناية نازناز	2010	6 – 1	8	3.8	32	132	40

جدول رقم 5 : يوضح القيم الممكنة لمفردات الهوية للعينة رقم 1 – 1 .

استمارة نسبة تحقيق المفردات التشريعية في العلاقات والخصائص الشكلية في العينة رقم 1 – 1

قياس نسبة تحقيق للمفردات اتشريعية في العلاقات والخصائص الشكلية						
	المفردة الرئيسية		المتغيرات	القيم الممكنة	نسبة التأثير	نسبة التحقيق%	الوصف
المفردات التشريعية	الإرتداد		خط البناء	1	%11	11	تحقق تشريع الإرتداد
	نسبة إرتفاع المباني الى عرض الشارع	عرض الشارع	الاحتواء	0	%11	0	لم يحقق الادراك البصري
		إرتفاع المباني	المقياس	1	%11	11	المبنى ذات مقياس انساني
			الهيئة	0	%11	0	المبنى ذات هيئة متنوعة
		عرض الوحدات	الحجم	1	%11	11	أبعاد الواجهة متقاربة
	نوعية وتفاصيل المواد المستخدمة في الإنهاءات		اللون والملمس	1	%11	11	لون وملمس متجاس
			مادة الإنهاء	0	%11	0	تنويع في استخدام المواد
			الزخرفة	0	%11	0	غياب الزخرفة
			التفاصيل	0	%11	0	تفاصيل واشكال متعددة
	نسبة التحقيق			4	100%	44%	

جدول رقم 6 : يوضح القيم الممكنة لمفردات الهوية للعينة رقم 1 – 1 .

قياس نسبة مساحة الفتحات الى مساحة الواجهة الامامية			قياس نسبة طول الواجهة الامامية الى ارتفاع المبنى	
1	مساحة الفتحات	120	عدد الطوابق	3
2	مساحة الصلادة	146	ارتفاع المبنى	13.3م
3	المساحة الكلية للواجهة الامامية	266م^2	معدل ارتفاع الطابق الواحد	4.43م
4	عدد الواجهات	1	عرض الشارع	40م
5	عرض الواجهة	20م	نسبة طول الواجهة الامامية الى ارتفاع المبنى	%150
	نسبة مساحة الفتحات الى مساحة الواجهة الامامية	%45.11	نسبة عرض الشارع الى ارتفاع المبنى	%300
	نسبة مساحة الفتحات الى مساحة الصلادة	%82		

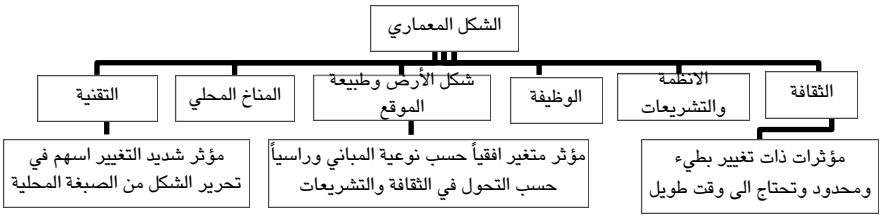

مخطط رقم 1 : العوامل المؤثرة في الشكل المعماري (المصدر : النعيم ، 2013)

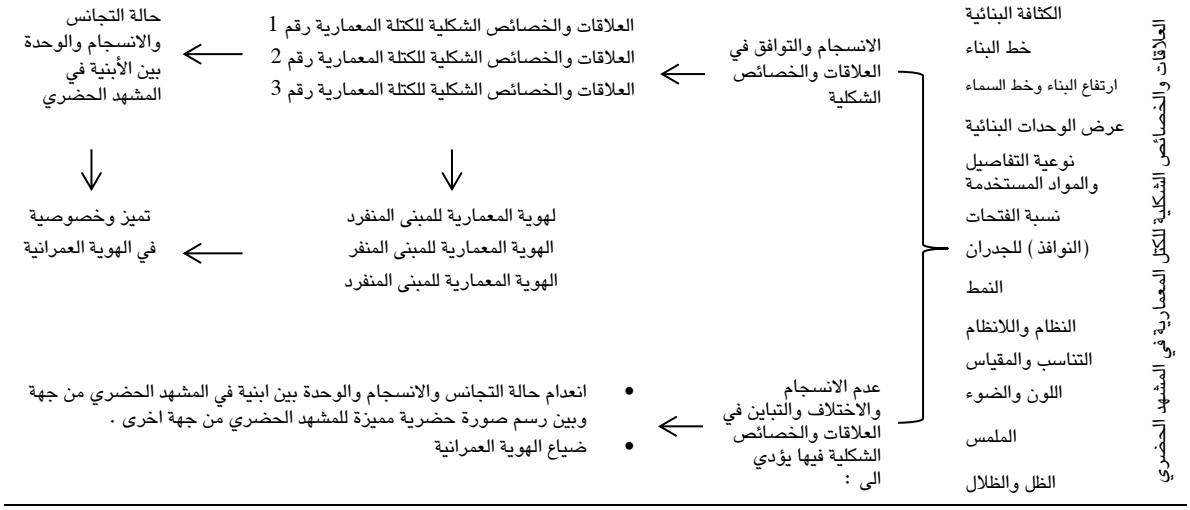

مخطط رقم 2 : العلاقات التي تساهم في تحقيق الاستمرارية البصرية والانسجام والتجانس لسياق من المباني والكتل المتجاورة (مستوى الكل) (المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على الخفاجي ، 2007 ، ص54)

شكل رقم 1 : مبنى (تەلارى بامۆك) من خلال المشهد الحضري في شارع سالم بمدينة السليمانية (المصدر : الباحث) .

شكل رقم 2 : المشهد الحضري المقابل لمبنى (تەلارى بامۆك) في شارع سالم بمدينة السليمانية (المصدر : الباحث) .

استمارة رقم (1) : تحليل العينة رقم : 1-1

نوع المبنى : تجاري	اسم المبنى : تةلاري باموك	الموقع : شارع سالم	سنة منح الإجازة : 2000

الارتداد

السفرات التشريعية المؤثرة في الخصائص الشكلية

درجة الأنفتاح على الشارع

حسب التعليمات

40م عرض الشارع

2.5م ارتداد الطابق الأرضي

1.25م للطابق الاول والنموذجي

واقع الحال

2.5م ارتداد في الطابق الأرضي

1.25م للطابق الاول والنموذجي

الارتداد متحقق حسب التعليمات البنائية

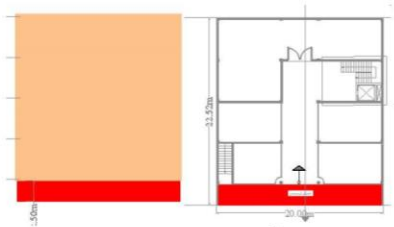

مخطط الطابق الأرضي

الأرتداد عن شارع سالم بمسافة 2.5 م في الطابق الأرضي

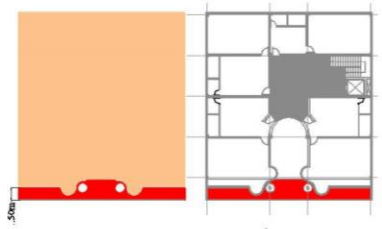

مخطط الطابق الأول

الأرتداد عن شارع سالم بمسافة 2.5 م في الطابق الأول

عدد الطوابق المسموحة

حسب التعليمات

المقياس المعماري

عرض الشارع 40 م

اذا كانت مساحة البناء من 300 – 500 م² يسمح ببناء 7 طوابق

مساحة البيتونة يجب ان يكون 20 % من المساحة الكلية

يمنع ان يظهر البيتونة كطابق مستقل

المخططات والواجهات والمقاطع المعمارية غير مطلوبة

شكل الواجهة الامامية كما في واقع الحال

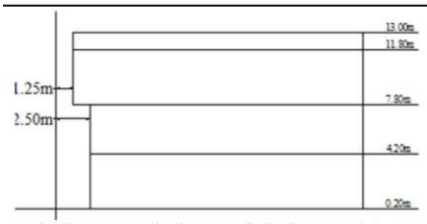

مقطع طولي يوضح ارتداد المبنى عن الشارع في جميع الطوابق

واقع الحال

مساحة الأرض450 :م²

عدد الطوابق3 :

الإرتداد في واقع الحال 1.25م للطابق الاول والنموذجي

استخدام نصف مساحة الارتداد في الطابق الاول والنموذجي لاغراض الديكور

لم تظهر البيتونة كطابق مستقل في الواجهة

50م² مساحة البيتونة وهي 11% من المساحة الكلية

شكل الواجهة الامامية كما في واقع الحال

ارتفاع الطوابق المسموحة

حسب التعليمات

المقياس

الطابق الارضي 4.5 – 5 م

الطابق الاول والنموذجي 3.5 – 4 م

واقع الحال

الطابق الارضي 4.2 م

الطابق الاول 3.6 م

لم تؤثر البيتونة على ارتفاع المبنى

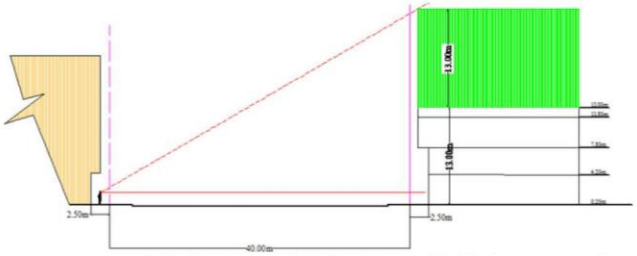

* مقطع لشارع سالم يوضح مسافة الإرتداد ودرجة إحتواء الشارع ومستوى الإدراك البصري .

استمارة رقم (2) : تحليل العينة رقم : 1-1

نوع المبنى : تجاري	اسم المبنى : تلاري باموك	الموقع : شارع سالم	سنة منح الإجازة : 2000

نوع وتفاصيل المواد المستخدمة في الإنهاءات

حسب التعليمات

لم تحدد التعليمات البنائية اي نوع أو تفصيل لمواد الانهاءات

واقع الحال

- استخدام لون واحد ومشتقاته .
- 100% الالوان فاتحة
- الواجهة خالية من الزخارف .
- لا توجد تفاصيل كثيرة (استخدام الاشكال الاساسية) .
- استخدام اكثر من شكل في الواجهة .

اللون والملمس

- استخدام الوان المتجانسة
- الملمس متجانس

مواد الانهاء

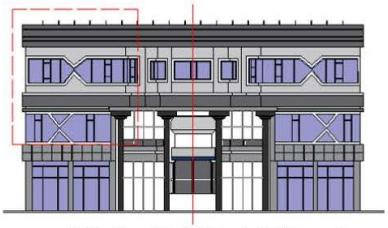

- شكل الواجهة الامامية في واقع الحال
- استخدام مواد انهائية موحدة

التفاصيل المعمارية

حسب التعليمات

لم تحدد التعليمات البنائية تفاصيل أومعالجات أو زخرفة معينة للاركان .

واقع الحال

- هيمنة الاشكال والخطوط المستمرة في الواجهة الرئيسة .
- استخدام عناصر عمودية لكسر الخطوط المستمرة في الواجهة الرئيسية .
- استخدام التناظر المتكرر على مستوى الشارع الرئيسي .

التفاصيل المعمارية

تفاصيل معمارية مختلفة

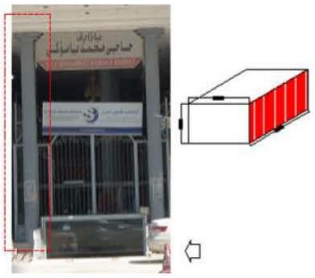

استخدام الاعمدة كعناصر العمودية في الواجهة

نسبة الصلادة الى الفراغ

حسب التعليمات

لم تحدد التعليمات البنائية مساحة الفتحات ونسبة الفراغ الى الصلادة في واجهات الابنية التجارية .

واقع الحال

- المساحة الكلية للواجهة = 260 م^2
- لايوجد نمط معين للواجهة

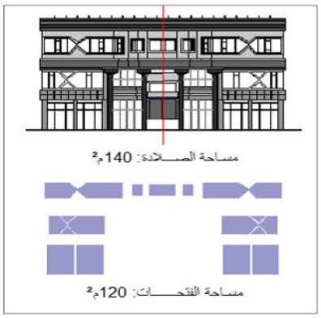

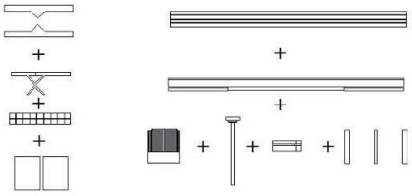

الاشكال والتفاصيل المعمارية – اختلاف وتعدد العناصر والخطوط

التحليل

واقع حال المفردات التشريعية المشرعة

- الالتزام بالعمق المحدد للإرتداد في التعليمات البنائية عند تنفيذ المخططات .
- الالتزام بتنفيذ الواجهة كما هي في المخططات المقدمة الى البلدية .
- عدم الالتزام بتنفيذ عدد الطوابق وارتفاعاتها كما في المخططات .
- عدم تنفيذ البيتونة كما في المخططات .

واقع حال المفردات التشريعية الغير المشرعة

- المواد المستخدمة في الانهاءات : لم تذكر التعليمات البنائية الخاصة بمنح اجازات الابنية التجارية أي تفصيل لمواد انهاءات الابنية التجارية الواقعة في شارع سالم ، وتم استخدام عدة مواد منها اللبخ و الصبغ والسمنت .
- لم يحقق المبنى الادراك البصري بنسبة 2:1 و بزاوية 30 .
- نسبة مساحة الصلادة الى المساحة الكلية للواجهة = 56 % .
- نسبة مساحة الفتحات الى المساحة الكلية للواجهة = 44 %